٤٥

مؤسسة دار الحكمة للثقافة والعلوم الإسلامية

مركز مدرك للتنمية والدراسات الإسلامية

الفقه بوصلة الحياة

الشيخ محمد آل حيدر

1445هـ - 2024م

"الفقه بوصلة الحياة"

الفقه في الإسلام هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية وتحديد وظيفة المكلف العملية عن أدلتها التفصيلية، ولقد احتلّ الفقه مكانة خاصة بين العلوم الإسلامية، حيث كان الراسم لمناهج الحياة، والناظم للنسك والعبادات، والمبيّن لنظام المعاملات، وغير ذلك. وفي هذا الملخص لمحاضرة الشيخ محمد ال حيدر ضمن محاضرات سلسلة الفقه بوصلة الحياة بين فيها أهمية الفقه في حياة الفرد وعلاقته بالفقيه والمتفقه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين

الفقه هو المحدد لكيفية تنظيم الحياة. فهو الذي يرشدنا هو بوصلة طريقنا التي نستطيع أن نتحرك على أساسها وعلى ضوئها في مسالك هذه الدنيا على تشعباتها. من القضايا المهمة جدا في هذا الموضوع أنه كيف نناغم بين متطلبات الحياة اليومية المعاصرة وبين الفقه الذي يجب علينا أن نلتزم به دينيا.

مقدمة الكلام: الاغلب يعرف أن أمير المؤمنين عليه السلام قسم الناس إلى ثلاثة أقسام: (عالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعاع أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجؤوا إلى ركن وثيق)[1].

كأنه هناك مفهوم خطأ عند الناس أن العالم الرباني هو العالم الفقيه، والمتعلم على سبيل نجاة طلبة الحوزات، والهمج والرعاع عوام الناس.

هذا المعنى في الروايات ليس هكذا ورد هذه الرواية فسرت من الأمام عليه السلام بأن العالم الرباني هو الإمام المعصوم عليه السلام والمتعلم على سبيل النجاة هم الشيعة والهمج والرعاع غيرهم. ويقع كلامنا الآن في متعلم على سبيل وفي الشخص الذي يريد يعرف القانون الحياتي الذي طلبه الله سبحانه وتعالى منه وهو قانون حياتنا فلكل قضية مسألة قانونية تحلها كما أنه الآن في القوانين الموجودة في الدول لكل معاملة مالية لكل معاملة شخصية لكل جريمة لكل قضية يوجد هناك مادة قانونية وإذا لم توجد مادة قانونية وحدثت قضية معينة يستحدثون لها مادة قانونية إما على أسس عندهم موضوعة ومؤسسة أو على مصادر يحترمها دستور القوانين أو على أساس بعض الممارسات أو على أساس الوضع الاجتماعي العام هذه كلها ممكن أن تكون مؤسسات لمسألة قانونية جديدة.

[1]- بحار الأنوار - ج ١ - الصفحة ١٨٨

نحن الآن نتكلم عن المتعلم على سبيل نجاة كيف يتصرف في حياته؟ وفقاً للقانون الإسلامي وفقاً لفقه الشريعة الإسلامية. هذا المتعلّم على سبيل نجاة على ثلاث أقسام: (فقيه، ومتفق، ومتشرع) الكلام بحسب المصطلحات المتعارفة غير واضح فسنوضحه الان.

المتشرع: هو الذي يطلب المادة الفقهية المسألة الفقهية المادة القانونية الإسلامية الشرعية التي تفيده بتصرفاته مباشرة يطبقها في حياته.

مثلا يقول له الفقيه أو الشريعة تقول له: أن الربا محرم فوظيفة المكلف أن لا يعمل بالربا أو يقول له: الخمر حرام فهو لا يتعاطى الخمر أو يقول له: الصلاة واجبة فوظيفة المكلف يصلي.

المتفقه: هو الذي يحاول أن يتعلم مسائل الفقه على كل مستويات التعليم سواء كان على مستوى الفهم والتطبيق أو على مستوى التحليل والتركيب أو على مستوى الاستدلال والبرهان.

الفقيه: هو القادر على استنباط الحكم الشرعي من الأدلة المعتمدة في الشريعة الإسلامية وضمن قوانين محددة تدرس في علوم معينة من أبرزها علم أصول الفقه. هذا الفقيه عندما يواجه قضية يثوم بدراستها وتحليلها وينظم أمرها لا كالقوانين الوضعية مثلا في امريكا ممكن انه القاضي يحكم على فد قضيه بسبب انه قاضي سابق في ولاية من الولايات الامريكية حكم على قضية مشابهة بنفس الحكم بعبارة اخرى (بشر معتمد على بشر) أو مثلاً القوانين الوضعية في العراق وغير العراق يعتمدون على بعض المبادئ العامة بحسب الوضع الاجتماعي للناس أو بعض الطواغيت كما كان مثلاً صدام لعنة الله عليه بكلمته المشهورة أن القانون شخطة قلم يعني هو مجرد أن يكتب شيء صارت هذه الكتابة قانون فهذه أسسهم أما نحن فأسسنا أسسها معصوم ثبتت عصمته بدليل قطعي وثبت ارتباطه بالسماء بدليل قطعي يقيني علمي موثوق مئة بالمئة فعندما نرتكز على مسألة بينها الفقيه للمتشرع يأتي المتفقه يقول للمتشرع أن قول الفقيه في هذه المسألة كذا فيكون الفقيه مستند فيهذا الحكم الشرعي إلى قضية تتعلق بالله سبحانه وتعالى ترتبط بالله سبحانه وتعالى بحيث حتى

لو كان الحكم خطأ الله سبحانه وتعالى لا يحاسبك عليه، لماذا؟ لأنك اعتمدت على قضية عقلائية والقضية الدينية المتعارفة أنه أقلد أرجع أنا جاهل لست مختصا فأرجع لأهل الاختصاص فنحن مثلاً الآن كلنا في الطب بما فيهم أكابر مراجعنا يقلدون الطبيب وفي الهندسة يقلدون المهندس.

الفقه يقول لي صلِ بكذا طريقة فأنا افعل كما يأمر المختص الفقيه، فبما أنه أنا جاهل بالاختصاص أرجع لذوي الاختصاص وهم الفقهاء، وتعتبر طريقة عقلائية كل البشر وفي كل مجالات حياتهم يرجعون فيها من أصغر الأمور الى أكبرها لأهل الاختصاص.

ماهي العلاقة بين هؤلاء الثلاثة (فقيه، ومتفق، ومتشرع)؟

*المتشرع: يريد أن يعرف مسائله الحياتية فقط، فقد يكون عنده ثقافة أكثر من هذه وغيرها لكنه غير متخصص ولا يسعى إلى التخصص.

*المتفقه: دخل في مجال الفقه وبدأ يحاول أن يدرس دراسة معمقة لكن بعد لم يصل إلى المستوى المطلوب يعني في مرحلة السطوح في الحوزة فأكثر هم بهذا المجال. *الفقيه: هو العالم الذي يستخرج ويستنبط ويوضح للناس المسألة الفقهية ويوضح من كلمات أهل البيت عليهم السلام ومن النصوص الشرعية.

المتشرع والمتفقه يرجعان في التقليد للفقيه باعتباره هو المختص لكن ما غمض على المتشرع من أمور ومن تفاصيل يرجع بها للمتفقه بينها له.

في كل تفاصيل الحياة هناك من هو في مرتبة أدنى وهناك من هو في مرتبة أعلى وهناك من هو في مرتبة متوسطة على مستوى العلم والمعلومات مثلا شيوخ العشائر او المدراء العامين والوزراء وزعماء الأحزاب أو أعضاء الأحزاب الكبار في الهيئات السياسية وأساتذة الجامعات يشكلون طبقة وسطى في المجتمع كل هؤلاء يرجعون الى أهل اختصاص وهم الطبقة عالية من العلماء وهم علماء الطب علماء الهندسة علماء الفيزياء مثلا أينشتاين طبقة عالية.

فهؤلاء العلماء طبقة عالية والأقل طبقة وسطى والمبتدئين والمثقفين على اختصاص هم طبقة أدنى فكلام الأعلى يصل إلى الأدنى بواسطة الأوسط.

لذلك لكل علم من العلوم له مسائل مثلا علم النحو تقول الفاعل مرفوع هذه مسألة نحوية. القضية منطقيا تتكون من جانبين شيء وحكم على هذا الشيء مثلا هذا الكأس مملوء أو تجد في الاختصاصات العلمية عندما يقول مثلا أن الذرة هي أصغر جزء فعندما نأتي إلى القضايا الدينية مثلا الصلاة واجبة الصوم واجب الزنا محرم بر الوالدين واجب نفقة الزوج واجبة هذه كلها قضاي ونحكم عليها بأحكام.

الحياة بكل تفاصيلها تقدم لي الموضوع وعلم الفقه يقدم لي الحكم هذه هي العلاقة. عندما يأتي الطبيب يريد أن يقوم بعملية مثلاً عمليّة إجهاض لا بد أنّ يأخذ الحكم من الفقيه هل هي محللة او محرمة؟ تارة يأخذ قضايا طبّية من الطّب مثلاً قضايا تقنية يأخذها من التقنيّات لكن القضايا الدينية المتعلقة بالموضوع لا بد أن يأخذها من عالم الدين ومن الفقيه من مراجع التقليد أكابر الامة واكابر الفقهاء.

فالفقيه واجبه أن يبين الحكم للموضوعات، الحياة فيها كم هائل من المعطيات، والقانون الصحيح والقوي هو الذي يعطي حلول لكل جزئيات الحياة مهما عظمت أو صغرت. فقانوننا وشريعتنا وتنظيمنا يعطي احكام لكل الجزئيات مهما صدرت ومهما عظمت وبنفس الوقت على نسق واحد بدون ان يتعارض او يتضارب وحتى إذا ما حصل تضارب بسبب عدم وجود الامام المعصوم عليه السلام فهناك حلول يوفرها هذا القانون لحل هذه التعارض والتضارب؟

فعندما تأتي مسائل في حياتنا اليومية مثلا ابتداء من طهارتنا ونجاستنا مثلا تطهير الملابس بالغسالة هذه مسألة جديدة في أيام الامام الصادق عليه السلام ما كانت موجودة وكذالك تدخين السكائر شرب القهوة شرب الشاي أكل الطماطم، فكل هذا لم يكن موجود سابقا الذبح بالماكنة الكهربائية لم يكن موجود سابقا فما هو الحكم؟ نظامنا التشريعي لابد أن يجد حلول، أنتم تدعون أنكم أهل دين كامل ومتكامل كامل ليس فيه أي نقص ومتكامل شيء

يكامل شيء، فعلى أي أساس تقول هذه القضية ليس لها حل، هذا خلاف دعوى أنه دين كامل متكامل.

فمنظومتنا الفقهية، منظومتنا التشريعية، منظومتنا القانونية كاملة متكاملة تعطي حل لكل هذه المسائل حتى مع عدم وجود المعصوم عليه السلام قد يكون خطأ لأنه المعصوم غير موجود لكنه لسبب ابتلاء الله سبحانه وتعالى بغياب المعصوم عليه السلام فصرنا نعتمد على الوضع العقلائي العام وهو رجوع الجاهل إلى العالم رجوع غير المختص إلى المختص فنرجع الى المختص في كل مجال من المجالات.

ففي وجود هكذا منظومة فأي قضية معاصرة على كثرة التغيرات والتطورات الحديثة لها حكم مناسب، الفقه مسؤول عن أن يعطي حل لكل هذه المشاكل. من هنا لا يكون في بال أحدنا أننا نعيش في حالة ضعف فكري أو حالة تخاذل عن التطور العام العالمي التكنولوجي والمدني ليس الحضاري، حضاريا العالم الآن منحط،

كلما نضيق الساحة أكثر كلما نرى النزاهة والنظافة تبين أكثر. لا نغالي أن نقول أن النجف أو كربلاء أو قم هي أنزه الأرض في أخلاقها ووضعها وتصرفاتها

تتسع إلى البلاد الشيعية تتسع إلى البلاد الإسلامية تتسع إلى الناس الملتزمة بعدها ببعض الأخلاقيات وبعض الدينيات العامة إلى أن تصل الى لحالة الانحطاط التي نراها مثلا (اترامب) من أكبر الناس المتاجرين بالأعراض النواميس في التاريخ البشري وصل به انه يستنكر على (بايدن) عندما افتخر أنّ أمريكا تحولت إلى أمّة مثلية ويقول هذا خلاف الفطرة. أنا عندما كنت افعل شيء وان كان محرّما عند بعض الأديان، أو غير صحيح قانونياً لكنه ضمن الفطرة البشرية.

فلما وصل العالم في أكبر دولة متطورة مدنياً وتكنولوجياً ومهيمنة عالمياً وصلت الحال من الانحطاط لهذا القضية.

يضيق الفقه الحدود لاتساع الأخطاء لان القانون لا يستوعب الأخطاء القوانين لا تستوعب الأخطاء والذي يغرق في الخطيئة القانون لا يسامحه سواء كان قانون وضعي أو شرعي القانون لا يحمي المغفلين، الفقه لا يحمل المغفلين، ولا يحمل الجهلاء فالمسائل العلمية الفقهية الدقيقة يجاوبون عليها علمائنا لكنها ضمن الإطار، ضمن المنظومة فالفقه والقانون لا يتحمل خطأ التابع إليه ويحل أخطاءه انما دوره ينظم وضع التابع اليه. ففي حياتنا اليوم لا يوجد مسألة الا وعند الفقيه جوابها. إذن الفقه يوفر حلول لكل الحالات الموجودة كل المشاكل البشرية وكل التساؤلات ولكن لا يقدم حلول لمن عصى إلا في بعض الحالات مثلا من لم يصم او لم يصلي يكفر ويقضي مثلا لم يخمس يعمل المصالحة ويخمس مثلا وهكذا. هذه القضايا يحلها في بعض الأحيان، جوانب حالات العصيان والمخالفة يحلها لكنه إذا وصل الى مستوى هذا يريد يخالف وانت تقدم له حل لمخالفته.

تصل إلى حالة الغرب أو إلى حالة غير الشيعة احنا عندنا الان البشرية تنقسم في طريقة اداء تنظيماتها وعملياتها يعني الجهة الدينية الأديان الى ثلاثة اقسام: الشيعة عندهم ترتيب، والسنة عندهم ترتيب والمسيح عندهم ترتيب.

*ترتيب المسيح أن الكنيسة كيفما يريد الشارع تكون الكنيسة فالشارع (المجتمع) يرى أن المثلية حالة صحيحة فالكنيسة تجيزها، المجتمع يرى أنه الإجهاض حالة صحيحة الكنيسة تجيزه.

*ترتيب السنة: حسب ما يقول السلطان وزعيم البلد يجيزوه في مساجدهم وفي كتبهم كما في الرواية المشهورة عنهم: (تَسمَع وتُطيع للأمير، وإن ضُرِبَ ظَهرُك وأُخِذ مالُك، فاسمعْ وأطِعْ)[٢]. واحد من الشخصيات السعودية لديه فيديو يقول: لو في كل يوم يظهر الملك لمدة نصف ساعة على التلفزيون يشرب الخمر ويزني أنت لا تعترض عليه ولابد أن نبقى مجتمعين حوله.

[٢] صحيح مسلم (١٨٤٧)

*ترتيب الشيعة: عندنا التكليف الشرعي ان اطعته فلك الأجر والثواب، اذا لم تطعه فلك عواقب دنيوية وعواقب اخروية العواقب الاخروية والعواقب الدنيوية بيد الله سبحانه وتعالى يريد أن يعذبك او يعفو فبيده الامر. لأنه اعطاك نظام وشرط عليك تطبيقه واعطاك مجال عند المعصية أن تتراجع وتستغفر

فأي سؤال الآن ممكن أن يطرح الففقيه عنده جواب إذا كان من اختصاصه أن تبين له الموضوع وهو عليه ان يحدد لك الحكم.

عندنا هنا ملاحظة بالموضوع: الموضوع على قسمين:

موضوع عام عادي تخصصي مثلاً الطماطم يجوز اكلها، بيض الدجاج يجوز أكله وبعض القضايا تخصصية مثلا هل اللولب عند المرأة جائز؟ الفقيه يقول لك إن كان اللولب يقتل النطفة فلا يجوز وإن كانت تمنع من تكون النطفة فيجوز. نذهب الى الاطباء ونسألهم ففي الموضوع قلدت الطبيب وفي الحكم قلدت الفقيه.

عندنا بعض المواضيع من اختصاص الفقيه مثلا عندما نقول الصلاة واجبة، من يحدد ماهية الصلاة؟ الفقيه هو الذي يحدد.

بعض القضايا عرفية عامة أيضا الفقيه يحددها باعتبار من أكثر الناس معرفة بالأحكام العامة وبالعرف العام هو الفقيه مثلا البيع والشراء، ما هو البيع؟ ما هو الغناء؟ يحددونه الفقهاء ويختلفون في تحديده. يمسونها الموضوعات المستنبطة.

فإذن صار عندنا ثلاثة أقسام للبشر عالم الرباني متعلم على سبيل النجاة وهمج رعاع والمتعلم على سبيل النجاة متشرع ومتفقه وفقيه والمتشرع والمتفقه يرجعون في أحكامهم إلى الفقيه والفقيه لما يواجه قضية يكون الموضوع من المجتمع ومن الناس والحكم من عنده، الموضوع قد يكون موضوع تخصصي أو موضوع بيّن واضح أو قد يكون موضوع يحتاج الى نظر الفقيه ودقته حتى يحدد مساحته.

هذا يجري في كل جزئيات الحياة المعاصرة سواء كانت تتعلق بالقضايا التكنولوجية قضايا الأطعمة والأشربة القضايا المالية والبورصات والبنوك وغيرها كل قضية مهما تكون يعني القضايا العبادية مثلا الصلاة في الطائر إذا الطائرة طارت وقطعت مسافة علوية قطعت المسافة الشرعية لكن نحو الأعلى ما قطعت مسافة عرضية فهل تقصر الصلاة؟ مثلا تصعد برج خليفة تقصر أو لا تقصر؟ مثلاً البنوك وأحكامها وتداخلاته، ما هو وضعنا الاقتصادي؟ هل يوجد لدينا مذهب اقتصادي أو لا (نعم عندنا تحديدات مالية واقتصادية وليس مذهب او فلسفة اقتصادية) الفقيه يجاوب على هكذا مسائل. فكل مسألة من المسائلة الحديثة والقديمة عند الفقيه أجوبة محددة لها.

نسأل الله سبحانه وتعالى لكم التوفيق.